قضية اليوم

دبلوماسيّة «الانتشار» اللبناني: أبناء ستّ وجارية؟

اهتمام الدولة اللبنانية «الطبيعي» بقضية كارلوس غصن، كشف عن تقصير سياسي في متابعة ملفّات مغتربين آخرين، في فرنسا والإمارات ودول أميركا اللاتينية، يجري التضييق عليهم لأسبابٍ سياسية. تقصير ينتج أحياناً من عقلية الدولة التي لا تحمل همّ «أبنائها»، وفي أحيانٍ أخرى عن ضعف وعدم القدرة على المواجهة دولياً وإقليمياً

ليا القزي

ردّ الفعل اللبناني الرسمي، بعد انتشار خبر توقيف رئيس مجلس إدارة شركة «نيسان» كارلوس غصن في طوكيو، يُعدّ ـ دبلوماسياً ـ أمراً «طبيعياً». فمن أقلّ واجبات أي دولة أن تقف إلى جانب مواطنيها ومغتربيها، وتُتابع القضايا التي يواجهونها، حتى ولو كان المعنيّ شخصاً مثل غصن، التصق به عار زيارة الأراضي المُحتلة عام 2008، ومصافحة مُجرمي الحرب والمسؤولين عن مقتل آلاف اللبنانيين والفلسطينيين، من أجل مصالحه التجارية. المشكلة ليست هنا، ولا في أنّ لبنان أبدى اهتماماً بهذه القضية، بل في أنّ المعاملة التي حظي بها غصن «حَجَبت» عن مغتربين آخرين، وهؤلاء «نقطة ضعفهم» أنّهم لم يُسوّقوا أنفسهم بوصفهم «قصّة نجاح للانتشار اللبناني»، أو لا يملكون في حساباتهم ملايين الدولارات التي تضعهم في مرتبة «مُتقدمة» على غيرهم، والأهمّ أنّهم لم

> **يقول أهالي الموقوفين اللبنانيين في الإمارات إنّ عدد المعروفين منهم هو 7 وليس 6**

> يعملوا على إرضاء الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل» وحلفائهما. على العكس من ذلك، نموذج المغترب النقيض لكارلوس غصن، يُعدّ عامل إزعاج لـ«المجتمع الدولي»، وأحد أعداء الأميركيين ومن يدور في فلكهم. يكفي ذلك حتى ترفع الدولة اللبنانية يدها مستسلمة، فينكشف «عجزها» أمام الدول الكبرى، وغياب أي استراتيجية خارجية لحماية اللبنانيين.

الملفات بحقّ كُلّ من جورج إبراهيم عبد الله، نادر فرحات، محمود بركات، أسعد بركات، علي فواز، أحمد نمر صبح، عبد الرحمن طلال شومان، حسين محمد بردى، جهاد محمد علي فواز، محسن عبد الحسين قانصو وحسين إبراهيم زعرور... طابعها سياسي بحت، إلا أنّ متابعة ملفّات توقيفهم لم تكن على المستوى المطلوب. الأمر لا يتعلق بإصدار بيانات استنكار، غالباً ما تنتهي في الأدراج. لا يكفي أن يُطلَب من البعثات الدبلوماسية، في البلدان المعنية، التحرك والتواصل مع المسؤولين السياسيين. تبقى هذه الخطوات ناقصة ما لم تقترن بضغوط سياسية، تُمارس من أعلى المستويات، تماماً كما فرضت بريطانيا حصول مواطنها مائيو هيدجز على عفو، فعاد إلى لندن، بعد أن كانت السلطات الإماراتية قد حكمت عليه بالمؤبد بتهمة التجسس. كذلك شمل قرار العفو عدداً من المسجونين الأردنيين في الإمارات. هذا ولا رواية موحدة حول الموقوفين اللبنانيين الستة في أبو ظبي، إن كانوا قد أُحيلوا على المحاكمة «العادلة التي تُتابعها في الوزارة»، كما تقول مصادر «الخارجية»، أو ما زالوا يخضعون للتحقيق في فرع أمن الدولة، كما يؤكد ذووهم. حتى رقم الموقوفين تبيّن أنّه غير دقيق. فبحسب عائلاتهم، هم «سبعة أشخاص وليس ستة، مع احتمال أن يكون هناك موقوفون آخرون لم يُعرف بهم بعد». آخر تحركات الأهالي كان يوم أمس، حيث التقوا ضابطاً في الأمن العام، الذي «أبلغنا أن لا جديد في الملفّ، سوى المعلومات المعروفة بأنّ التهمة الموجهة إليهم هي الإخلال بالأمن». تظهر المعلومات المتضاربة أيضاً في حالة موقوف لبناني في سريلانكا، ألقي القبض عليه قبل أشهر، بوصفه مطلوباً للولايات المتحدة الأميركية. أحد المسؤولين في وزارة الخارجية اللبنانية يقول: «تبين وجود تشابه في الأسماء، فالشخص المطلوب أوقف في واشنطن، من دون أن يُفرج عن الرجل في سريلانكا». في حين أنّ مديراً في الوزارة «يشكّ» في أن يكون هناك تشابه في الأسماء، ذلك «لأننا طلبنا عدداً من المستندات من أهله، من دون أن يتجاوبوا معنا». هذا مع تأكيد «متابعتنا للملف». ذاك الرجل في سريلانكا لم يحظ ببيان يوضح ما حصل ويحصل معه، أسوةً بما انتشر حول قضية كارلوس غصن، وحالته تُشبه وضع اللبنانيين في دول «المثلث الحدودي» في أميركا اللاتينية، الذين يتعرضون لظلم سياسي وتضييق عليهم لأنهم يحملون الجنسيّة اللبنانيّة أو من «البيئة التي تدعم حزب الله». تاجر الهواتف الخلوية محمود بركات أوقف في حزيران الماضي في الباراغواي، بناءً على طلب السفارة الأميركية في أسانسيون (الباراغواي)، رغم أنّ سجلّه العدلي نظيف. الرجل انتقل الأسبوع الماضي إلى واشنطن، بعد أن أصرّ على أن يُسلَّم إلى السلطات الأميركية، علّه يحظى «بمحاكمة عادلة» ويخرج من السجن، ومن المفترض أن تُعقد أول جلسة محاكمة في كانون الثاني المقبل. أما نادر فرحات، فأوقف أيضاً في حزيران الماضي، بناءً على طلب السفارة الأميركية، ويُتهم بالتهرب الضريبي. جُلّ ما فعلته وزارة الخارجية اللبنانية هو المساهمة في وضع دراسة قانونية، تُساعد في منع تسليم فرحات لواشنطن. ونتيجة الأوضاع الأمنية السيئة في محيط السجن، حيث يوجد، انقطعت زيارات القنصل العام اللبناني حسن حجازي لفرحات. القاسم المشترك بين غصن وفرحات، مواجهتهما لتهمة التهرب الضريبي. فلماذا استُدعي سفير اليابان، في قضية غصن، ولم يُستدعَ سفير الباراغواي في قضية فرحات ومثيلاتها؟ لماذا يُترك الأخير خمسة أشهر في السجن من دون أي تحرك جدّي، بلا ضغوط سياسية من أجل الإفراج عنه، فيما تُقلق المسؤولين في «الخارجية» خبرية أنّ كارلوس غصن ينام على الأرض؟ الأسئلة نفسها تُطرح في ملفّ أسعد بركات، الذي أوقفته السلطات البرازيلية بناءً على مذكرة توقيف صادرة في الباراغواي. «جُرم» أسعد أنّه جدّد جواز السفر الذي يحمله «رغم سحب جنسية الباراغواي منه عام 2003، بموجب قرار قضائي» (في مركز الشرطة، وبشكل قانوني، مع إبرازه سجلاً عدلياً)، وذلك بحسب ما صدر عن المدعية العامة في الباراغواي. لم تجرؤ الدبلوماسيّة اللبنانية على أن تُطالب ببركات، وهو رجل أعمال، وسبب ذلك أنّه مُدرج على لائحة العقوبات الأميركية بتهمة تمويل حزب الله. وأمام «البعبع» الأميركي، تُصبح السيادة اللبنانية غير ذات فائدة. الأمر نفسه ينطبق على لبنانيَّين أرجنتينيَّين أوقفا في الأرجنتين قبل أيام، بتهمة الانتماء إلى حزب الله. ومن الأدلة التي ساقتها السلطات ضدهما حيازة أحدهما صورة لراية الحزب! حالياً، تُركز وسائل الإعلام في الأرجنتين على رجل الأعمال و. س. الذي لا يمرّ يوم من دون أن تُحرّض عليه، عبر التهمة نفسها: دعم حزب الله. فهل سيتدارك لبنان الوضع، قبل أن يُصبح هناك سجين سياسي إضافي في «المثلث الحدودي»؟

أما في فرنسا، ومنذ كانون الثاني عام 2016، فحوكم لبنانيَون بتُهمة تبييض أموال، وهؤلاء من الذين «لم يسمع بهم أحد» في الدولة اللبنانية. ثمة مؤشرات كثيرة تدل على أنّ قضيتهم مبنية على رغبة أميركية بتشويه صورة حزب الله، ولكن تواصل السفارة اللبنانية معهم كان أقل من «عادي». إنّه تكرار للموقف نفسه: إنّ البعثة لا تتدخل في القضاء الفرنسي.

ينفي مسؤولون في «الخارجية» أن يكون غصن قد حظي باهتمام أكثر من غيره، ولكن «لأنّه حقّق نجاحات كثيرة وثورة في مجال عمله، ويُمثل وجه لبنان، فمن الطبيعي أن يُظهَر الاهتمام به. أما في الحالات الأخرى، إن لم نُحقق نتيجة، فهذا لا يعني أننا لا نتحرك». ويضيف المسؤولون أنفسهم، أنّه في قضية غصن «لا تزال المتابعة في بداياتها، وأصلاً من يُراجع في ملفه هو السلطات الفرنسية، أما نحن فنتابع». أما بالنسبة إلى الملفات الأخرى، فيَقولون: «نعرف أنها سياسية ونتعامل معها على هذا الأساس. هناك متابعة لملف نزار زكا في إيران. وطلبنا من السفير اللبناني في باريس زيارة جورج إبراهيم عبد الله ومتابعة القضية». ماذا عن اللبنانيين في «المثلث الحدودي»؟ الجواب: «القنصل حسن حجازي يزورهم ويُتابع معهم». هكذا، أمام «ضعف» الدولة دبلوماسياً، وسياسياً، يبدو أنّ «الإجراءات التقليدية» أقصى ما يُقدر عليه. وفي ظلّ «عقدة النقص» التي تظهر تجاه المغترب («الناجح» أو، بتوصيف أدق، الذي يوالي السياسات الغربيّة عموماً، يبدو أن لبنان سيبقى يستشرس في الدفاع عن أمثال كارلوس غصن، القادر بأمواله وعلاقاته على الدفاع عن نفسه، أما المغترب «المعتّر» فيستمر التعامل مع قضاياه بمنتهى الخفة.

تقول مصادر وزارة الخارجية إنه في حال عدم تحقيق نتيجة فهذا «لا يعني اننا لا نتحرك» (بلال جاويش)

تاج الدين وزكّا... الاستثناء

عند الحديث عن مغتربين معتقلين لأسبابٍ سياسية، من الذين لا يجدون من يُتابع ملفاتهم، يُستثنى من اللائحة كلّ من قاسم تاج الدين (الموقوف في الولايات المتحدة الأميركية بعد خطفه واعتقاله في المغرب)، وكذلك نزار زكا (الموقوف في إيران). الأخير على تواصل دائم مع المسؤولين السياسيين والأمنيين، وقد التقى المدير العام للأمن العام عباس إبراهيم في سجنه، وهو يحظى باهتمام فريد من نوعه. قام أخيراً «بواجباته» في المباركة للرؤساء الثلاثة بعيد الاستقلال. أما تاج الدين، فقد سافر اللواء إبراهيم إلى واشنطن، لمتابعة قضيته تحديداً، مع ما يُحكى عن أنّ لقاءً جمع اللواء مع تاج الدين. وأشيع أنّ الدولة الإيرانية طرحت إجراء صفقة تبادل مع الولايات المتحدة، بين زكا وتاج الدين وآخرين، يكون إبراهيم عرّابها.

يُشار إلى أنّ البعض يروي «حكاية» مفادها أنّ تاج الدين رفض أن يخرج بتسوية إيرانية، مُتمسكاً ببراءته.

من أين يأتي «التغيير»

عامر محسن

«الطريق الاحتجاجي»

على هامش ما يجري في فرنسا هذه الأيّام، هناك سؤالٌ شائك يتكرّر مع كلّ تظاهراتٍ كبيرة حول العلاقة بين الاحتجاج والعنف. «العنف» هو المعيار الأساسي الذي يتمّ استخدامه لنزع الشرعيّة عن حركة احتجاج (والعنف هنا ليس بمعنى الاعتداء وحده، بل أيضاً بمعنى تعطيل الناس وقطع الطرقات وإقامة الحواجز والخروج عن القانون وسلطة الدولة عموماً)، و«السلمية» والالتزام بالقانون و«حقّ التظاهر» هي الشعار المقابل. حين يريد الإعلام إضعاف حركة تظاهر، فهو يركّز على الجانب العنفي فيها: «الغارديان» كمثال، وهي الصحيفة التي كانت - يوماً ما، بمعنى ما - تُعتبر صوتاً «يسارياً»، خبّرت عن الاحتجاجات في فرنسا بعناوين من نمط «قتيل ومئات الجرحى في مظاهرات معادية لماكرون» أو «المتظاهرون ذوو السترات الصفر يهددون بشلّ فرنسا»؛ فيما الصحافة اليمينية (للمفارقة) تركّز على أنّ ثلاثة أرباع الشعب الفرنسي يؤيد التظاهرات ويعتبرها شرعيّة (بحسب استطلاعٍ من يوم الجمعة الماضي)، وأنّ شعبية ماكرون قد هبطت الى ما دون ربع الناخبين.

المشكلة هي أنّ الكثيرين يربطون بين فكرة «الاحتجاج» و«التغيير»، والا لماذا يخرج الناس الى الشوارع؟ ولكن الاحتجاج «القانوني»، في الوقت ذاته، من المستحيل أن يوصل الى تغييرٍ حقيقيّ. كيف لاحتجاجاتٍ أن تؤثّر إن لم تمسّ حياة الناس وتحتلّ السّاحات وتُجبر السلطة على التفاوض أو السقوط؟ الثوار الفرنسيون لم يصلوا الى «التغيير» لأنّهم كانوا كثراً وشكّلوا مشهداً جميلاً. بل لأنّهم اقاموا المتاريس واحتلّوا المدن والمرافق العامّة وبدأوا بانشاء المؤسسات السيادية على هواهم. وفي الوقت ذاته، كيف تصنع قاعدةً عامّة حول التسامح مع «العنف الجماهيري» في حالاتٍ كهذه؟ هل هناك «حدّ مقبول» من العنف؟ هل هو مرتبط بشرعية الحركة التي تمارسه؟ هل يجب أن نكون تلقائياً مع كل حركة شعبية تعارض الدولة؟ هل ندعم الفرهود، مثلاً، لأنّه حالة احتجاج شعبية ضدّ السّلطة؟ ما يسهّل الأمر في هذه الحالات هو أنّك، في حالة الأحداث الجاريّة، لا يهمّ من «تدعم» وما هو رأيك إن كنت مراقباً عن بعد، بل إنّ المعنى الحقيقي للأحداث لن يتبلور ونفهمه الّا بعد مرورها.

في لبنان منذ سنوات، كان هناك نقاشٌ مشابه حين تمّ تحطيم واجهة زجاج لفندق فخم اسمه «لو غراي» في قلب بيروت. في خضم حركة احتجاجيّة شعبية، تحوّل زجاج «لو غراي» الى محور النّقاش كلّه، منذ «كريستالناخت» لم تحظَ واجهة زجاجية في العالم بهذا القدر من الأهميّة والاهتمام. الفكرة هنا هي أنّه، إن لم يكن في وسعك تحطيم لوح زجاج في احتجاجات، فماذا يمكنك بالضبط أن تفعل؟ استطراداً، في حالاتٍ مثل «لو غراي»، يستطيع لبنان أن يبدو بلداً محافظاً وحساساً و«راقياً» بشكلٍ غريب، بالنسبة الى بلدٍ شهد منذ زمن قريب مذابح بين أهله تشيب لها الولدان، وواحدة من أكثر الحروب الأهلية عنفاً في القرن العشرين (حصل عنفٌ في لبنان قد يوازي في مقداره العنف الذي سُلّط في سوريا، ولكن على كتلة سكانية أصغر بستة أضعاف. وهذا الأتون هو الذي خرج منه أو ولد فيه أكثر ابناء شعبي الحبيب. ولهذا السبب يصعب أن تجد لبنانيا فوق العاشرة «سويّا» بالمعنى النفسي، ولهذا أيضاً لا يستحسن أن تعبث مع اللبنانيين).

عودةً الى موضوعنا، ربط «الاحتجاج» بـ«التظاهر» بـ«التغيير» ليس اوتوماتيكياً ولا يجب أن يُقام بشكلٍ اعتباطي. علينا أن نرجع الى تيموثي ميتشل وكلامه عن «النفوذ» الذي حازه العمّال في اوروبا، بشكلٍ تدريجيّ، منذ بداية القرن ووصولا الى المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية (حيث تحقّقت أكبر المكاسب للعمال في اوروبا الغربية). وهو «النموذج» الذي يستوحي منه العديد فكرتهم عن الاحتجاج والتنظيم وقيمة التظاهرة. كما يشرح ميتشل (في كتابه «ديمقراطية الكاربون») فإنّ سبب نجاح العمّال يومها كان اقتصادياً وتقنياً: في بدايات الثورة الصناعيّة، وبخاصّة في اقتصاد الفحم الحجري، كان في سلسلة الانتاج أكثر من مفصل، يتحكّم به عددٌ قليلٌ من العمّال في وسعهم، ان اضربوا عن العمل في واحدٍ منه، أن يخنقوا الاقتصاد بأكمله (المناجم، سكك الحديد، مصانع الطاقة، الموانئ، الخ). وهناك معامل ضخمة من الممكن أن يقفلها مشغلٌ أو اثنين لو تنظّم عمالهما وأضربا. التنازلات التي حصل عليها العمّال لم تكن بالسلمية ولا بالتظاهر بل، حرفياً، عبر الابتزاز ولأنهم كانوا يمسكون البلد من خناقه (لو أردنا المبالغة، فأنت تجد منذ العشرينيات في أكثر من بلد اوروبي شيئاً يقترب من مثال الدولة التي تحيّلها لينين في المرحلة الاشتراكية «الوسيطة» ببيروقراطية برجوازية تدير الدولة ولكنها تقع تحت الرقابة الدائمة لحركة شعبية مسلّحة - والدولة وجهازها لا يمكن الا أن يكونا برجوازيين، فطاقمهما مكون من «مدراء» لا يعملون بأيديهم ولا ينتجون). حتّى اليوم، في دول اوروبا الغربية، وبعد أن اختفت هذه «الامكانيات» من يد العمّال وتغير شكل الاقتصاد ولم يعد للاضراب، ما زالت القطاعات الأقدر على تعطيل الحركة والاقتصاد (كالنقل العام) هي الأنجح في التفاوض مع السلطة. المشكلة الأكبر هي في المقلب الآخر، أي في النموذج «الصحيح سياسياً» للاحتجاج والتظاهر. في المبدأ الليبرالي، حقّ التظاهر هو متاحٌ لك من حيث هو حقٌّ «في التعبير» وليس في التغيير، والفارق مهم. بل إنّ الايديولوجيا الليبرالية ذاتها تحصّن نفسها من فكرة التغيير عبر الاحتجاج الشعبي، أي انه ولو خرج كلّ الشّعب الى الشّارع، فهذا لا يلغي نتيجة انتخابات، وعلى التغيير أن ينتظر الانتخابات المقبلة (هذا كلّ مبدأ «اللعبة الديمقراطية» التي نتغنى بها). بكلمات أخرى، الليبرالية تسمح لك بالتظاهر، التظاهر «في المكان المسموح به»، وأن تقول ما تريده، وبحماية الشرطة، ولكن هذا تحديداً هو ما يضمن أن «التظاهرة» لا يمكن أن تنتج «تغييراً». قد يكون عدد الناس الذين تظاهروا في سان فرانسيسكو ومدن اميركا واوروبا، ضد حرب العراق عام 2003، أكبر نسبةً وعدداً من الذي نزلوا الى الشوارع خلال الثورة الفرنسية، وهؤلاء الملايين قد تظاهروا غاضبين وبحماسةٍ وباستقتال، في «الامكنة المخصصة» وتحت حماية الشرطة، ولم يتمكنوا من تغيير سياسة الدولة قيد أنملة.

«الطريق الشعبوي» (اليميني - اذ لا يوجد بعد يسار شعبوي يستحقّ شرف التسمية)

استمعت أخيراً الى مقابلة للمؤرخ والكاتب السياسي الأميركي فيكتور دايفيس هانسون (تحول الى أحد شخصيات المحافظين الجدد المعروفة ايام بوش) يدافع فيها عن ترامب وعن «ضرورته». كان بعض كلام هانسون عن «المؤسسة» و«النخب» و«الهيمنة الليبرالية» يشبه تماماً كلام اليساريين بعد الحرب العالمية، من التوسير الى ماركوزه الى روبرتي، الذي فهموا أن الدولة «الديمقراطية» ومؤسساتها قد أصبحت هي المهيمن والحاجز أمام التغيير. وكتبوا عن «التسامح القهّار» الذي تنتجه. يقول هانسون، اليميني الى حدّ العنصرية، أن المؤسسة (الاعلام، الاكاديميا، الدولة والمخابرات) كانت قد خلقت «حائطاً» يمنع التغيير ويخلق اجماعاً نخبوياً لا يمكن اختراقه، وأن الوسيلة الوحيدة لكسره كانت عبر زعيم شعبوي مثل ترامب، قادر على الوصول مباشرةً الى النّاس وتحفيز الانقلاب (أنا هنا أتفق مع هانسون وستيف بانون بأنّ ترامب، مهما حاول اعداؤه في اميركا استصغاره، هو زعيمٌ تاريخيّ، «ستسمع عنه بعد عشرين وثلاثين عاماً» بتعبير بانون. وهو، مهما حصل، سيغير بانقلابه «الشعبوي» الحزب الجمهوري، ومعه السياسة الأميركية، بشكلٍ جذريّ والى الأبد).

مثل هانسون، حين تسمعُ خطاب ستيف بانون عن اليمين الأميركي الشعبوي (هو يسميه كذلك)، فإنّ مقدماته، التي تشرح غضب الناس، تشبه مقدّمات حزبٍ يساريّ: 50% من العمال الأميركيين يعيشون حياة فقيرة، 60% من العائلات الأميركية لا تملك 400 دولار لو احتاجت الى المبلغ في حالة أزمة، كلّ النمو في السنوات الماضية ذهب الى المصارف والنخب وتقلصت مداخيل العمّال. بل هو يذهب الى الكلام عن التغريب والمخاوف التي يعيشها الفرد في الرأسمالية المتأخرة «أكثر الناس في بلدنا يعرفون أنهم دائماً على مسافة راتبين من الخراب الكامل» (الاقتباسات هي من خطاب ألقاه بانون أخيراً في اوكسفورد، وهو فعلياً قد أعدّ خطاباً واحداً يعيد تدويره في كلّ محاضرة).

الفارق بين اليميني واليساري هنا هو أنّ اليساري يستخدم هذه المقدّمات ليقول للناس إن سبب المشكلة هو أنّ الأرباح كبيرة وتتعاظم فيما الأجور تنخفض، وأنّ السبب هو النظام الرأسمالي، الذي سيزيد الأمور سوءاً حتّى نغيّره أو يوصلنا جميعاً الى الخراب والاذلال. بينما اليميني يخبر الناخب أن المشكلة هي في الدول الأجنبية و«النخبة المعولمة» والهجرة المنفلتة. اميركا تنحدر، بحسب بانون واليمين، لأنّ الصين واوروبا وغيرها «تستغلّها» وتسرق الوظائف من طبقتها العاملة، والنخب «المعولمة» تستفيد من الوضع ولا تدافع عن الحقوق القومية، وتسمح للهجرة بتغيير طبيعة البلد. هنا، بالطبع، المفارقة الطريفة هي أنّ أمثال بانون وترامب مقتنعون فعلاً بأنّ اميركا، القوة الامبريالية الأولى في العالم، هي «ضحية» للنظام العالمي.

المشكلة في هذا الطريق الذي يجتاح دول الغرب، وسبب خطورته، هو أنّه يملك السؤال الصحيح والإجابة الخاطئة (وإلّا لظلّ هامشيّاً، أو لكان شيئاً محموداً). بانون يشتكي من نتائج الرأسمالية ولكنه يؤمن بها ويريد، فحسب، تغيير توزّعها في العالم. بل إنّ حركة بانون تتباهى بأنها تنفر من الدولة ولا تريد لها دوراً اقتصادياً، وهو يعني أنّها لن تتمكّن - يوماً - من تحقيق وعودها للفقراء. فاشيّو القرن العشرين، على الأقل، استخدموا الدولة من أجل التوزيع وتثبيت حلفهم الطبقي (وفي إيطاليا أكثر من ألمانيا)، فيما ترامب يقدّم اعفاءات ضريبية واصلاحات قانونية تزيد من توسّع وأرباح القطاع المصرفي والمالي الذي يعتبره بانون - عن حقّ - سبباً للازمة.

المشكلة الثانية في هذا الخطاب هو أنّه، إن حكم، ستنحو علاقته مع «المنافسين» في العالم، ضرورةً، صوب العسكرة والحروب الخارجيّة. حين لا يكون الشعبوي قادراً على الفعل في الاقتصاد الداخلي، وهو يلوم الأجانب على مشاكله، فلا طريق لهذا النمط من «القومية الاقتصادية» سوى التصعيد ضدّ هؤلاء الأجانب، ومزاحمة المنافسين وحصارهم، وصولاً الى استخدام القوة العسكرية. قد يقبل اليمين الشعبوي، ان اقترب من السلطة كما حصل في اميركا، بخطابٍ يلتزم بالقيم المدنية ويرفض العنصرية ويتجنب تفجير «الغضب الأبيض» (داخلياً (وهو ما يفعله بانون على الدوام، زاعماً بأن «قوميته الاقتصادية» لا تميز بين المواطنين ولا يهمها لونك أو دينك). ولكن لا سبب لدى هذا اليمين حتى يكون لطيفاً ورحيماً وغير عنصريّ مع العالم الاسلامي أو الصين أو غيرها من «الأعداء» الأجانب.

خاتمة: «الطريق الجنوبي»

الحاضر الغائب في النقاشات الغربيّة هو مكان الجنوب العالمي - أي نحن - منها. التغيير السياسي قد يحصل في الغرب، ولكن الجنوب هو الملعب الذي ستدور فيه المواجهة وما يخرج منه هو ما سيقرر مصير العالم. هناك حجّةٌ قوية في أن الصدام بين اميركا والصين كان سيحصل في كلّ الأحوال، مع ترامب أو مع غيره، وذلك ببساطة لأن استراتيجية واشنطن تجاه الصين - منذ الثمانينيات - كانت تؤمن باحتمالين: امّا أن الصين سـ«تتغيّر» سياسياً بعد الانفتاح وتصبح «حليفاً طبيعياً» للغرب، أو أنّ النمو الصيني سيتوقّف وينهار بعد برهة، لأنّ اقتصاد الدولة الموجّه سيثبت، كما في الاتحاد السوفياتي، انّه غير قادرٍ على منافسة الرأسمالية الحرّة. لم يحصل هذا ولا ذاك. ومن هنا، فإن التعايش مع صينٍ صاعدة لم يعد ممكناً بالنسبة الى الاميركيين بصرف النظر عن الرئيس.

يقول الراحل سمير أمين أن أزمة عام 1873 العالمية أفضت الى توسّع حثيث في الاستعمار الاوروبي واغتنام الموارد من الخارج. أمّا الأزمة التي ابتدأت عام 1973، يضيف أمين، فهي أوصلت الى التوسّع المضطرد في منظومة «العولمة» واختراق اقتصاديات دول الجنوب ودمج مؤسساتها واسواقها ورساميلها. ما يحدث اليوم، من منظورنا كعرب، هو أنّ بعض الجمهور الغربي، الذي أفقرته الرأسمالية وتم «عصره» بين تضخّم أرباح المصارف وتجذّر برامج «التقشّف»، قد يكون ينوي الارتداد عن المنظومة المعولة التي اعتدنا أن يُحكم العالم عبرها. أما المؤسسات الدولية والقانون ووهم الانفتاح والتنافس الحرّ، فهذه لم تعد مرغوبة في زمن الأزمة. هذا الجمهور، ربما، يريد الارتداد الى النمط الأقدم من التوسّع الامبريالي، كما بعد 1873، نمطٌ أكثر شراسةً وبدائية: النّهب المباشر. ماذا سنفعل نحن؟ هذا هو السؤال. قبل أن تسخر من الحلول التي يطرحها اليمين الشعبوي على ناسه في الغرب، وتشعر بالفوقية تجاهه، تذكّر أنّ نظريته، على مشاكلها، تظلّ أكثر تقدّماً بكثير من اغلب الإجابات التي تُقدّم حول الاشكاليات نفسها في بلادنا - حيث الأزمة أكثر عمقاً من الغرب، والافقار أكثر قسوة، والحاجة الى التغيير أكثر إلحاحاً.